المراقب الإنمائي
AL MORAKEB AL INMAI

"إطلاق أعمال اللجنة الوطنية اللبنانية للانتقال إلى البث التلفزيوني الرقمي"

عقدت اللجنة الوطنية اللبنانية للانتقال إلى البث التلفزيوني الرقمي، المكلفة بتنفيذ الخطة الوطنية للانتقال إلى البث الرقمي في لبنان بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١١٣/١ تاريخ ٢٠١٢/١١/١٤ والقرار رقم ٢٩٣/١ الصادر عن معالي وزيري الاتصالات والإعلام، مؤتمراً صحفياً لإطلاق العمل لتنفيذ خطتها الوطنية وذلك في مقر الهيئة المنظمة للاتصالات في بيروت بحضور ومشاركة معالي وزير الاتصالات السيد نقولا صحناوي ومعالي وزير الإعلام الأستاذ وليد الداعوق، رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات ورئيس اللجنة الدكتور عماد حب الله، رئيس المجلس الوطني للإعلام الأستاذ عبد الهادي محفوظ، أمين سر اللجنة السيد غالب قنديل بالإضافة إلى أعضاء اللجنة المهندس كابي دانيال، المهندس انطوان البستاني، السيد طلال عساف، المهندس توفيق حلاوي، المهندس لويس رياشي، السيد جان حكيم والمهندس محمد أيوب.

افتتح المؤتمر الصحفي الأستاذ **غالب قنديل** ثم كانت الكلمة الأولى لرئيس المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع الأستاذ **عبد الهادي محفوظ** الذي نوه فيها بأهمية هذه الخطوة وإن أتت متأخرة وشدد على ضرورة تعزيز التعاون بين الوزارات والمؤسسات الحكومية. كما استعرض الأستاذ محفوظ منافع الانتقال إلى البث الرقمي خاصة في ما يتعلق بتحسين جودة ونوعية الخدمة لا سيما اثر هذا الانتقال على إنعاش وتطوير تلفزيون لبنان الرسمي. واعتبر أن هذا الخطوة تعد مدخلاً لتأسيس المدينة الإعلامية في لبنان والتي يمكنها أن تجعل من لبنان عاصمة للإعلام العربي ومصدراً للمعلومات فضلاً عن تأمينها لرساميل عديدة وكبيرة. وختم مشدداً على ضرورة وضع الدولة لرؤية إعلامية لكيفية الاهتمام بصناعة القطاع الإعلامي المرئي.

ثم قدّم الدكتور **عماد حب الله**، رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات ورئيس اللجنة الوطنية اللبنانية للانتقال إلى البث التلفزيوني الرقمي، عرضا تحت عنوان: "الانتقال من البث التلفزيوني التماثلي إلى البث التلفزيوني الرقمي قبل ١٧ حزيران/يونيو ٢٠١٥" تحدث خلاله عن هيكلية اللجنة ومهامها بالتفصيل. كما شرح أهمية الانتقال إلى البث الرقمي وفوائد هذا الانتقال على المجتمع اللبناني. وعرض حب الله الإنجازات التي قامت بها اللجنة حتى الآن بالإضافة إلى إجراءات الانتقال إلى البث الرقمي. كما فنّد خلال عرضه محاور ومراحل الانتقال مشدّداً على وضع حقوق وحماية المستهلك اللبناني في طليعة أولويات الانتقال إلى البث الرقمي.

يتجه العالم اليوم إلى الانتقال في أنظمة البث التلفزيوني إلى اعتماد تكنولوجيا البث الرقمي. وتتيح التكنولوجيا الرقمية مجموعة من المزايا والتغييرات النوعية في قطاعي الإعلام والاتصالات تؤدي إلى توسيع مساحة الحرية والتعدد إعلامياً وإلى إضافة مجالات جديدة للاستثمار في أنظمة الاتصالات المتقدّمة وخدماتها وبالتالي توسيع السوق وتلبية المزيد من حاجات ومتطلبات المواطنين والمرافق الاقتصادية الحديثة والنامية. كما يسمح النظام الرقمي بالاستفادة بشكل أوسع من فضاء الترددات، ويوفّر قنوات وموجات إذاعية إضافيّة ويساعد في تطوير القطاع الإعلامي وتوسيع مساحة الحرية والتعددية الإعلامية وفي تحسين التغطية التلفزيونية في المناطق كافة، ويتيح إمكانيّة توزيع عدد أكبر من القنوات التلفزيونية في حيّز الترددات نفسه، والحماية من التشويش والتداخل واستخدام بنية تحتية واحدة للبثّ، ما يخفض الكلفة.

كما يخلق الانتقال مجالات جديدة للاستثمار في أنظمة وخدمات الاتصالات المتقدمة ويحرك عجلة الاقتصاد ويزيد من فرص العمل والاستثمارات الجديدة. وممّا لا شك فيه أنه يخفض التأثير البيئي الممكن والحد من التعرض للإشعاع الكهرومغناطيسي ويمكّن من تقديم خدمات اتصالات أخرى للمواطن كخدمات الحزمة العريضة وخدمات الهاتف المتنقل الدولي (IMT) وخدمات التلفزيون التفاعلي (Interactive TV Services)، والمدفوعة (Pay TV)، والمرمّزة (Scrambled TV)، وخدمات الفيديو عند الطلب (Video on Demand)، وخدمة الإنترنت على منصة البث الرقمي، والخدمات التلفزيونية عبر شبكة الإنترنت، تفعيل خدمات التلفزيون الذكي (Smart TV). كالتخلف عن مواكبة التطورات.

ومن الفوائد أيضاً زيادة دخل الخزينة من عائدات استعمال فائض الترددات - الفائض الرقمي (Digital Dividend) ومضاعفة العائدات الناتجة عن استثمار قطاع البث. كما أن لعدم الإنتقال نتائج سلبية على المجتمع.

إن الانتقال من البث التماثلي إلى البث الرقمي يمثل وجهة جديدة فرضها التطور العلمي وتحول الحركة الاقتصادية في العالم وقد باشر الاتحاد الدولي للاتصالات الدفع بهذا الاتجاه مما يحتّم الالتزام بهذا الاستحقاق ليس لمجرد انه موعد حدده اتفاق جنيف ٢٠٠٦ الذي وقّعه لبنان وبات ملزماً، بل لأن الحاجات التقنية والاقتصادية والبيئية اللبنانية تفرض ذلك.

اتفاقية جنيف

حدّد "الاتحاد العالمي للاتصالات" التابع للأمم المتحدة شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠١٥، موعداً نهائياً للانتقال من البثّ التماثلي (analog) إلى البثّ الرقمي (Digital) الأرضي. ويضع هذا الانتقال الحكومات والمحطات التلفزيونيّة أمام تحديات ضخمة، لأنّه يتطلّب تعديلات تقنيّة شاملة. وفي العام ٢٠٠٦، وقّعت البلدان العربيّة بما فيها لبنان على اتفاقية جنيف التي شملت ١١٦ بلداً لتنظيم الانتقال على مراحل. ولقد حددت هذه الاتفاقية تاريخ ١٧ حزيران/يونيو ٢٠١٥ كموعد لإنهاء الحماية عن الخدمات التماثلية، وأتاحت لكافة الدول حرية استعمال الترددات للخدمات الرقمية، وحررتها من حماية الخدمات التماثلية للدول المجاورة لها. ويعتبر هذا التاريخ ملزماً للانتقال الكامل إلى البث الرقمي، وعلى الأقل في مناطق الحدود الوطنية، مما يوجب انجاز عملية الانتقال إلى البث الرقمي قبل بلوغ هذا التاريخ سيما وإن الدول المجاورة للبنان (تركيا، قبرص، مصر، الاردن،...) قد بدأت بعملية الانتقال إلى البث الرقمي.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"